Ref: PRS 2021/10/1062 12.10.2021

ليبيا: بشأن حملات الاعتقال التعسفي للمهاجرين وطالبي اللجوء وتعليق رحلات الإجلاء والعودة الطوعية

تتابع منظمة التضامن لحقوق الإنسان (التضامن) تداعيات حملات الاعتقال الجماعي التي شنتها السلطات الأمنية الليبية يوم الجمعة الموافق 1 أكتوبر، والتي استهدفت مهاجرين ولاجئين في منطقة قرقارش. الحملة كانت تحت مزاعم "مكافحة المخدرات وأوكار الدعارة والهجرة غير النظامية"، ولكن العملية استهدفت الجميع بشكل عشوائي وكان بينهم أعداد كبيرة من النساء والأطفال. اللاجئين الذين شملتهم حملة الاعتقالات العشوائية مسجلين في مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكثير منهم عالقين في ليبيا منذ تعليق رحلات الإجلاء والعودة الطوعية وإعادة التوطين في بلدان أخرى منذ ما يقرب من عام.

التضامن تندد استخدام السلطات الليبية للقوة المفرطة والعشوائية في مداهمة بيوت المهاجرين وطالبي اللجوء، والذي أدى إلى ترويع النساء والأطفال [1]. كما تندد بالمعاملة المهينة خلال نقلهم إلى مراكز احتجاز "جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية" (الجهاز) وأخرى غير تابعة للجهاز، مثل ما يعرف "بمصنع التبغ" في منطقة غوط الشعّال، غرب طرابلس، والذي تسيطر عليه قوة الأمن المركزي. مدير مركز احتجاز التجميع والعودة والذي يعرف "بالمباني" صرح [2] بأن عدد المعتقلين بلغ ظهيرة الجمعة الموافق 1 أكتوبر حوالي 4000 شخص [3]، وأظهرت تسجيلات مصورة "فيديو"، تحصلت عليها التضامن، أن ظروف الاعتقال مكتظة وغير صحية [4]، كما بينت التسجيلات تعرض معتقلين للضرب وضروب أخرى من المعاملة المهينة والحاطة للكرامة.

الأوضاع غير الإنسانية في مركز احتجاز "المباني" دفعت معتقلين للاحتجاج يوم الجمعة الموافق 8 أكتوبر. وفقا لشهادة أحد المهاجرين [5] أنه "يوم الجمعة خرجنا من الهناجر إلى الساحة احتجاجا على الظروف السيئة وعدم توفر الطعام. أطلق الحراس النار في الهواء، فتسلقنا الأسوار وخرجنا من المركز". فيما أدانت المنظمة الدولية للهجرة [6] مقتل 6 مهاجرين وإصابة 24 آخرين في مركز "المباني". تحصلت التضامن على تسجيلات مصورة لأعداد كبيرة من المهاجرين فارين من مركز احتجاز التجميع والعودة، "المباني".

حكومة الوحدة الوطنية (الحكومة) نشرت يوم الأحد الموافق 10 أكتوبر 2021، بيان [7] بشأن حادثة هروب المهاجرين. الحكومة أقرت في بيانها بالصعوبات التي تواجهها في معالجة "ملف الهجرة غير الشرعية"، ولكن أغفلت الإشارة الى الاستخدام المفرط للقوة والذي أسفر عن مقتل وجرح مهاجرين ولاجئين عزل، وأدعت أن وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية حريصة على "التزامها بأقصى درجات المسئولية وعدم استخدام العنف" ضد المهاجرين. ما جرى في مركز "المباني" كان عكس ما تدعي الحكومة وتثبته تسجيلات مصورة "فيديو" وشهادات شهود عيان.

الحكومة في بيانها تحدثت عن تصنيف المهاجرين إلى ثلاث فئات [8]، ولكن الحملة لم تميز بين الفئات الثلاث واستهدفت الجميع. كما لم يشير بيان الحكومة إلى التزاماتها تجاه اللاجئين [9] وطالبي اللجوء المتواجدين في ليبيا، وفق تقرير[10] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في ليبيا بلغ 44 ألف شخص بنهاية عام 2020، وهم الفئة الأضعف.

التضامن تؤكد على اختصاص وحق السلطات الليبية في تنظيم دخول وإقامة الوافدين وفق القوانين والتشريعات السارية في ليبيا، ولكن يجب عليها احترام حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها وفق القوانين والاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها. حملات القبض الجماعية العشوائية والاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة المهينة والحاطة لضحايا هذه الحملات لا يمكن تبريره ولا الدفاع عنه.

حكومة الوحدة الوطنية أقرت في البيان بعدم قدرتها على استيعاب تزايد أعداد المهاجرين العابرين للأراضي الليبية وأعلنت أن الأمر "يتطلب تدخل كافة الأطراف سواء وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية العاملة على هذا الملف [الهجرة]". الحكومة تعلم أن الهيئات الدولية المعنية بهذا الأمر بالدرجة الأولى وتعمل في ليبيا، هي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية) والمنظمة الدولية للهجرة، ولكن السلطات الليبية تضع العراقيل وأحياناً تمنع هذه المنظمات من أداء واجبها وتقديم الخدمات الأساسية للاجئين والمهاجرين. السلطات الليبية قامت بتعليق[11] رحلات الإجلاء والعودة الطوعية وإعادة التوطين منذ ما يقرب من عام، والتي كانت تنظمها المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة.

منظمة التضامن **تدعو حكومة الوحدة الوطنية بالسماح فوراً باستئناف الرحلات الإنسانية للإجلاء الطوعي للمهاجرين وإعادة توطين اللاجئين في بلدان آمنة**، والتي تنظمها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. ليس هناك مبرر على الاطلاق لتعطيل هذه الرحلات[12]، المنظمات الدولية هي من تنظم هذه الرحلات وتمولها من ميزانياتها.

كما تحذر التضامن من استمرار تورط الدولة الليبية في انتهاكات تخالف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والذي سيُعرِّض الدولة وشخصيات مسؤولة للمحاسبة القانونية محليا ودوليا، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق المتعلقة بملف المهاجرين وطالبي اللجوء والوضع الحقوقي بصفة عامة في ليبيا [13].

منظمة التضامن لحقوق الإنسان
طرابلس – ليبيا
12 أغسطس 2021

---

[1] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: "بيان مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة والمنسقة المقيمة للشؤون الإنسانية في ليبيا، السيدة جورجيت غانيون"، 2 أكتوبر 2021.

[2] حساب "وزارة الداخلية – ليبيا" على شبكة التواصل الاجتماعي (Facebook): "تصريحات العقيد نوري القربتلي، مدير مركز التجميع والعودة بغوط الشعال"، 1 أكتوبر 2021.

[3] وفقا لمصادر أخرى، عدد المعتقلين تجاوز 5000 شخص، المنظمة الدولية للهجرة: "ليبيا – تحديث عاجل بشأن حي الأندلس"، 3 أكتوبر 2021. "يوم 1 أكتوبر 2021، قامت السلطات بمداهمات للمنازل، وأماكن إقامة مؤقتة للمهاجرين بما في ذلك طالبي اللجوء، في إطار عملية أمنية في بلدية حي الأندلس، تعرض فيها لأكثر من 5152 مهاجر".

[4] المهاجرون كانوا محتجزين في ظل أوضاع إنسانية مزرية، ونقص حاد وكبير في الطعام والشراب والأغطية، كما أن الرعاية الصحية كانت شبه معدومة لعدد كبير منهم، لعجز موظفي المنظمات الدولية من الوصول للجميع.

[5] التضامن اتصلت مباشرة بأربعة من المهاجرين، متواجدين حاليا في طرابلس، يوم لأحد الموافق 10 أكتوبر 2021.

[6] المنظمة الدولية للهجرة: "المنظمة الدولية للهجرة تدين مقتل ستة مهاجرين في مركز احتجاز بطرابلس"، 9 أكتوبر 2021. "قالت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) اليوم إن ستة مهاجرين قتلوا وأصيب 24 آخرون على الأقل في مركز احتجاز "المباني" في طرابلس، عندما قام الحراس المسلحون بإطلاق النار بعد أعمال شغب ومحاولة للفرار".

[7] حساب "حكومة الوحدة الوطنية" على موقع (Twitter): "بيان بشأن ملف الهجرة غير الشرعية"، 10 أكتوبر 2021.

[8] بيان الحكومة صنف المهاجرين والأجانب المقيمين في المتواجدين في ليبيا إلى ثلاث فئات ... الفئة الأولى مهاجرون قدموا الى ليبيا لغرض العبور إلى أوروبا، الفئة الثانية مهاجرون قدموا إلى ليبيا بحثاً عن العمل، والفئة الثالثة مهاجرون انخرطوا في الجريمة.

[9] لم يرد في بيان الحكومة أي إشارة للاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا.

[10] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: "تقرير عن نشاط المفوضية في ليبيا عام 2020".

[11] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: "المفوضية وشركاؤها يضطرون إلى إيقاف تقديم خدماتهم في المركز المجتمعي (CDC) عقب تجمع حشود كبيرة أمام مبنى المركز"، 8 أكتوبر 2021. مقتطف "[illegible] 8 [illegible]".

[12] جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية هو من قام بتعليق ثم حظر الرحلات الإنسانية لإجلاء المهاجرين وإعادة توطين اللاجئين. تحصلت التضامن على معلومات تفصيلية تشمل اسم وصفة الشخص المسؤول عن تعليق وحظر رحلات العودة الطوعية والإجلاء، وأسباب هذا القرار، والتي لا تتعلق بصلاحيات ولا مهام الجهاز. التضامن ستقوم بمراسلة حكومة الوحدة الوطنية مباشرة بالمعلومات المتوفرة ومطالبتها بالتحقيق فيها.

[13] مجلس حقوق الإنسان، البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا: "تقرير البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا"، 1 أكتوبر 2021.

Switzerland: c/o, Rue des Savoises 15, 1205 Genève | Libya: P.O. Box: 3139, General Post Office, Algiers Square Tripoli
Office: +41 22 550 81 23 | Mobile/WhatsApp: +41 76 234 57 78 | Fax: +41 22 593 14 77
Twitter: HRSolidarity@Twitter | www.hrsly.org | info@hrsly.org

Human Rights Solidarity is Registered as a Local None-Governmental Organisation in Libya | Registration Number: 20160327-01-589